

تضطلع بدور حاسم في دعم السياسات وتعبئة الموارد
لوضع العالم على مسار مستدام

استثمار بنوك التنمية بالحفاظ على الطبيعة

دبي - مونتريال/ واشنطن العاصمة - إليزابيث مريما، وكارلوس مانويل رودريغيز*
تمثل قمة التمويل المشترك لهذا الأسبوع الأولى التي يجتمع فيها قادة 450 بنكاً إئمانياً
عاماً في العالم لمناقشة كيفية إعادة توجيه الاستثمارات نحو التنمية المستدامة. ونظراً لعدم اليقين
الاقتصادي العالمي الحالي والتهديدات البيئية المتفاقمة، يصادف التجمع فترة حرجة. وتحظى هذه
القمة بالترحيب لأنها فرصة للنظر في الطريقة التي يمكن أن تساعد بها المؤسسات المالية العامة في
عملية توجيه التمويل نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام ثم فتح فئة الأصول التي
تدعم الناس والكوكب.



في الأعلى:
اليزابيث مريما،
وكارلوس مانويل
رودريغيز

العالمية لإعادة البناء بصورة أفضل بعد جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية.

أوجه القصور

أكد تقرير حديث صادر عن مبادرة التمويل من أجل التنوع البيولوجي على الحاجة الملحة لمعالجة

وتعدُّ القمة أيضاً فرصة لتأكيد الأهمية البالغة لبيئة صحية على أنها أساس تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واتفاقية باريس للمناخ، وإطار عمل جديد وطموح بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. وبطريقة مباشرة، سيكون لبنوك التنمية العامة دور حاسم في الجهود



ومن ثمّ، فإنّ بنوك التنمية العامة لديها فرصة كبيرة لتكملة استثماراتها المناخية من خلال وضع أهداف وغايات واضحة قائمة على الطبيعة باعتبارها جزءاً أساسياً من جهودها لدعم التنمية المستدامة. وعلى أي حال، على عكس البنوك الخاصة، فإنّ العديد من بنوك التنمية العامة لديها مساهم واحد فقط: الحكومات.

الاستثمارات الإيجابية

وفي الوقت نفسه، يجب أن تتجنّب بنوك التنمية العامة تمويل المشكلة وكذلك الحل. وتقول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إنّ مستوى العالم لا تمثّل اليوم سوى جزء بسيط من الإنفاق على الأنشطة ذات الآثار السلبية العالية. ولا يمكننا المبالغة في تقدير التأثير المحتمل للمؤسّسات المالية العامة التي تنهي دعمها لمشاريع الوقود الأحفوري وللمخططات التي تؤدي إلى إزالة الغابات أو التدمير الطبيعي. إنّ تحوّل الاستثمار الذي طال انتظاره لدعم الانتقال إلى اقتصاد ذي تأثير إيجابي في الطبيعة، والحلول القائمة على الطبيعة للتصدي لتغير المناخ من شأنه أن يشكّل تطوّر الصناعات، والطاقة، والنقل، والخدمات، والاستهلاك، لعقود مقبلة.

أوجه القصور في حزم التحفيز الاقتصادي المتعلقة كوفيد-19 والخاصة بحكومات مجموعة العشرين، وخلص إلى أنّ مسار التعافي الحالي يخاطر بتعزيز الاتجاهات البيئية السلبية. ولكن التقرير سلط الضوء أيضاً على فرصة العمل بصورة حاسمة لمنع إلحاق أضرار دائمة بالطبيعة، والتي ستصمد لفترة طويلة بعد الوباء.

ولتغيير المسار، نحتاج إلى وضع الطبيعة في صميم التخطيط الاقتصادي والاستراتيجيات وصنع القرار. إذ تعدّ خدمات النظام البيئي التي توفرها الطبيعة ضرورية لتحقيق 80% من أهداف التنمية المستدامة، بينما تمثل الحلول القائمة على الطبيعة 30% من الطريق نحو تحقيق هدف اتفاقية باريس المتمثل في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل من درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي. إنّ الحفاظ على الطبيعة ضروري أيضاً لمنع عودة ظهور الأوبئة.

ينبغي وضع الطبيعة في صميم التخطيط الاقتصادي والاستراتيجيات وصنع القرار



تعدُّ خدمات النظام البيئي التي توفرها الطبيعة ضرورة لتحقيق 80% من أهداف التمية المستدامة

فجوة كبيرة

وعلى الرغم من أن تقديرات التمويل اللازم لحماية التنوع البيولوجي تختلف باختلاف الافتراضات والمنهجيات والسيناريوهات المستخدمة، والتي تتراوح من أدنى أرقام مئات المليارات إلى أعلاها، فإنها تشير برمتها إلى فجوة كبيرة ومستمرة في هذا العقد. وعلى هذا الأساس، يعني الاستثمار المستدام التعرف إلى فرص الاستثمار في الطبيعة والالتزام بسد هذه الفجوة.

على نطاق واسع لوضع العالم على مسار مستدام.

وتعدُّ قمة التمويل المشترك خطوة مهمة في

الفترة التي تسبق مؤتمر المناخ COP26 كوب 26 في العام المقبل في غلاسكو، إسكتلندا، واجتماع التنوع البيولوجي COP15 كوب 15 في كونمينغ، الصين. ويسعدنا جداً معرفة أن بنوك التمية العامة ستلتزم في إعلانها المشترك للقمة هذا الأسبوع بدعم العمل المناخي، وأهداف التمية المستدامة، وحماية التنوع البيولوجي. ولهذا السبب قررت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي/COP15 دعم الحدث. وسنراقب عن كثب تنفيذ بنوك التمية العامة لهذه الالتزامات، وتطور مناهجها في الاستثمار وإدارة المخاطر.

ونتطلع خلال الأشهر المقبلة إلى العمل مع كل من مؤسسات التمويل العامة والخاصة لتحقيق أهداف مشتركة، واعتماد إطار طموح للتنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020. ومن خلال رسم مسار نحو مستقبل اقتصادي أكثر استدامة، يمكن للعالم تحقيق رؤية اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 2050 المتمثلة في «العيش في وئام مع الطبيعة».

* إليزابيث مريما: الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي.

ويمكن أن يؤدي مثل هذا التركيز على الاستثمار إلى أرباح كبيرة. إذ خلّصت الدراسات الحديثة إلى أنّ حماية المزيد من الموارد الطبيعية ستحقق فوائد تتجاوز التكاليف بما لا يقل عن خمسة إلى واحد، وستدعم 30 مليون وظيفة في السياحة البيئية والصيد المستدام. ومع اعتماد أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي على الطبيعة، فإنّ الاستثمار في المشاريع الخضراء ضروري للنمو الاقتصادي العالمي. إذ يمكن أن يولد الانتقال إلى 10.1 تريليونات دولار من قيمة الأعمال السنوية، وأن يخلق 395 مليون وظيفة بحلول عام 2030.

اقتراح ناجح

إنّ العمل الآن لدعم الحفاظ على الطبيعة، واستعادتها، واستخدامها المستدام هو اقتراح ناجح، ويمكن للحكومات أن تمهد الطريق نحو الاستثمارات اللازمة لتمكين هذا التحول؟ وبصفتها مؤسسات تتيح 2.3 تريليون دولار من التمويل السنوي- وهي نسبة تمثل 10% من إجمالي الاستثمار العالمي- تضطلع بنوك التمية العامة بدور حاسم في دعم السياسات العامة، وتعبئة الموارد العامة والخاصة